

الفكر الكينزي واثره في التحليل الاقتصادي الحديث

م.د. احمد عبد الله سلمان الوائلي

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط

الخلاصة :

لكل طرح فكري من خلاصة تعبر عنه بإيجاز مهما كان توسعه وعمقه ولكل فكر ومنهج ونظرية كبيرة كالنظرية الكينزية أطر عامة وحدود توضيح أهم معالمها وأهم ما تؤمن به من أفكار وإسهامات في تاريخ الفكر الاقتصادي والتي يمكن إيجازها على النحو الآتي :

- 1- ظهرت النظرية في ظروف خاصة هي ظروف أزمة الكساد العظيم (1929/ 1933) اي انها نظرية ازمة وعالجت هذه الأزمة وليست نظرية اجل طويل بل أجل قصير .
 - 2- رفض التحليل من جانب العرض وركز على حل الأزمة وحصول التوازن عبر الطلب الفعال وقدرته على خلق العرض المقابل له وليس العكس .
 - 3- أمن الفكر الكينزي بقدرة السياسات الحكومية على سد الفجوة بين العرض و الطلب وقدرته على تحفيز الطلب الكلي وبذلك وضع شرطا جديدا للتوازن غير الذي تؤمن المدرسة الكلاسيكية عبر الية السوق وهذا الشرط هو في توجيه الدولة وتدخلها لإنقاذ التوازن الاقتصادي , وبذلك خرج من التحليل الجزئي الى التحليل الكلي .
 - 4- خالف الكلاسيك بمسالة البطالة والاستخدام الكامل وأظهر ان تخفيض الاجور ليست هي العصى السحرية لعودة التوازن والقضاء على البطالة بل الطلب الفعال هو الحل الحقيقي وعبر علامة بين الميل للاستهلاك والحث على الاستثمار . كما ان التوازن الاقتصادي قد لا يتحقق عند مستوى الاستخدام الكامل فقد يتحدد بأقل منه .
 - 5- بالرغم من وجود الأزمات الاقتصادية قبل كينيز إلا انه فتح الباب هو ومدرسته الى دراسة أعمق للدورة الاقتصادية وأسبابها .
 - 6- أكد على السياسة المالية وأثرها أكثر من السياسة النقدية وجعل تأثيرها على النشاط الاقتصادي بشكل اكبر , أما السياسة النقدية فقد اعتبر تأثيرها غير مباشر عبر قناة سعر الفائدة .
- وحتى التطورات المحدثين الكينزيين حول دور السياسة النقدية في كونها سياسة فعالة في التأثير كانت غير تأثير سعر الفائدة .

المقدمة :

منذ بدء الحياة الاقتصادية وخروجها من دائرة السوق الضيقة والمحدودة وتنامي القدرات العلمية والانسانية والدخول في العصر التجاري ثم الثورة الصناعية حصلت تغيرات اقتصادية هامة وكبيرة استدعت التفكير والتفسير والتحليل والتدبير وأدت الى صناعة فكر اقتصادي حقيقي ذو أسس علمية وظهرت أكبر نتاجاته الفكرية عبر كتاب (ثروة الأمم) لأدم سميث (1776) والذي صيغ بأسلوب علمي باهر حينه وتأثيره البالغ ممتد الى يومنا هذا والذي فتح الباب على مصراعيه للبحث والتفكير والتنظير في المجال الاقتصادي ، إن تطور الحياة المستمر ومن ضمنها الاقتصادية أدى الى زيادة تشكيل الظواهر وما يقابلها من تغيرات تأخذ أكثر عمقا والاحتياجات والتجاذبات واختلاف المصالح تكثر وتصل الى حد الأزمات ، إذا كان لزاما على عام الاقتصاد المتطور أن يجد الحلول ويضع المبررات بأفكارها الجديدة ويفسر الظواهر ، ورغم كل التجاذبات الفكرية والتداخلات والاعتراضات ظل الفكر الكلاسيكي الرأسمالي محافظا على سيطرته وثبات أفكاره الرئيسية طيلة 150 عام وبالذات احد قوانينه الأساسية وهو قانون ساي (العرض يخلق الطلب المكافئ له)، إلا إن حدوث أزمة الكساد العظيم (1929-1933) والتي لم تكن مثل سابقتها من الأزمات من حيث الحجم والمدة والتأثير قلب المفاهيم الكلاسيكية الثابتة وتوقف قانون ساي عن العمل وأصبحت الحاجة ملحة أكثر من اي وقت مضى لحصول تغير جوهري في الأفكار والحلول ،ومن رحم هذه الأزمة خرجت أفكار وعلاجات الانكليزي جون ماينارد كينيز (1883-1946) ذو النزعة الكلاسيكية الرأسمالية والذي عكس بأفكاره ظروف المرحلة وتدايعات الفكر الكلاسيكي وشخص مكنم الخطأ في أهم مبادئه وهو قانون السوق وأليته وقدرة العرض على خلق الطلب وحصول التوازن التلقائي في الاقتصاد وأشار الى الجانب الآخر من التوازن الاقتصادي وهو جانب الطلب وقدرته على علاج الأزمة بفعالية حكومية وبسياسات مالية قادرة على مد يد العون للاقتصاد وحصول التوازن من جديد .وأعطى النقود دورا جديدا وأوضح علاقة الطلب الفعال بالاستخدام وحصول كيف يحصل الاستقرار الاقتصادي وبيان أسباب الدورة التجارية وغيرها من الأفكار الاقتصادية ذات الأبعاد الاقتصادية الكلية وليس الجزئية بعد انتقاله للتحليل الكلي وأخذ التغيرات الاقتصادية الكلية من دخل واستخدام وإنتاج كأساس للتحليل على مستوى الاقتصاد القومي ،كل تلك التحولات الفكرية أفضت الى بروز مدرسة اقتصادية جديدة تسمى بالمدرسة الكينزية ذات الأسلوب التحليلي الكلي الخاص المبنية بأفكار رائدها ومؤسسها كينيز المتخرج من جامعة كامبردج العامل في تدريس مادة الاقتصاد السياسي والمساهم الكبير في التخطيط الاقتصادي لإنكلترا أثناء الحرب العالمية الثانية والمفاوض الكبير في معاهدة برايتون وودز في أمريكا عام 1944.

قد وضعت تلك المدرسة علاجا إصلاحيا لإنقاذ النظام الرأسمالي من أزمتها بوضع الطلب الفعال وتفعيله كمخرج للأزمة والقادر على تحريك النشاط الاقتصادي وديمومته بأسلوب جديد يخدم المرحلة ويدفع بالاقتصاد الرأسمالي الى أمام. وأمام هذا المد الفكري والتغيير الكبير الذي أحدثه كينيز في مجريات الفكر الكلاسيكي الرأسمالي نجد من المناسب استعراض أفكاره ولو بشكل موجز ضمن بحثنا المتواضع على نحو ثلاث مباحث تستعرض ظروف وفرضيات وسمات هذه المدرسة واهم تطبيقاتها الفكرية وما حصل فيها من تجديد، فيما سنذكر أخيرا بأنها قد أضدمت بوضع جديد وأزمة جديدة أصبحت هي غير قادرة على معالجتها وهي أزمة الكساد التضخمي في بداية السبعينات من القرن الماضي بظهور المدرسة النقودية ومعالجتها ،وهذه هي حال الأفكار الاجتماعية المرتبطة بالإنسان الكائن السريع التطور والتغير في الميول والأمزجة المتعددة مهما كانت أفكار ونظريات المفكرين في هذا المجال فهي بالتأكيد قاصرة كونها نظاما وضعيا وليس ألهيا منزلا بمشيئة الرب وحكمته فهو له الكمال وحده جل جلاله .

أخيرا أدعوا الله أن يكون هذا البحث المتواضع مساهمة بسيطة في هذا المجال إن شاء الله انه السميع المجيب .

فرضية البحث:

المدرسة الكينزية ذات تأثير واسع في الفكر الاقتصادي قدمت تحليلا جديدا لآلية عمل النظام الرأسمالي يعمل على تلافي عيوب ونواقص هذا النظام لمرحلة مهمة في تاريخ الفكر الاقتصادي الرأسمالي ووضعت تكييفا مناسباً أنقذ الرأسمالية من الانهيار ،

هدف المبحث:

استعراض أهم أفكار مدرسة مهمة وحديثة نسبيا في الفكر الاقتصادي وذات تأثير واسع في الفكر المدرسي الاقتصادي وتوضيح أهم الآليات التطبيقية لهذه المدرسة.

تقسيمات البحث:

قسم البحث الى ثلاث مباحث رئيسة تناول الأول منها نشأت الفكر الكينزي وظروفه واهم فرضياته وسماته الأساسية فيما أكد المبحث الثاني على أهم التطبيقات العملية لهذا الفكر لمعالجة الواقع الاقتصادي الرأسمالي والنظر الى أهم متغيراته الاقتصادية وطريقة تأثرها وتأثيرها في حركة الاقتصاد .

فيما استعرض المبحث الثالث أهم تطورات الفكر الكينزي عبر الكينزينا الجدد وتم بعد ذلك استخلاص بعض الأفكار من متن البحث وكذلك جملة من الاستنتاجات الضرورية حول تلك الأفكار وبكل تأكيد فإن تلك الورقة المتواضعة هي محاولة شخصية لدراسة هكذا فكر ذو تأثير واسع يستفيد منها الباحث قبل غيره في استيعاب لمدرسة فكرية اقتصادية غاية في الأهمية وكذلك ليقدم جهد مضاف لجهد الآخرين في هذا المجال عسى الله ان يوفقنا ويوفق الجميع لما هو خير انه على كل شيء قدير .

المبحث الأول

(الفكر الكينيزي ظروف النشأة واهم الفرضيات والسمات)

المطلب الأول :

ظروف النشأة :

تجلت الأفكار الكينزية بشكل واضح عبر كتاب كينز المعنون (النظرية العامة في الاستخدام والنقود وسعر الفائدة) عام 1936 بوضع تحليل جديد في الاقتصاد مستند الى ظروف معينة استجبت في جسم الاقتصاد الرأسمالي وعبر أزمتته الخانقة (1929-1933) وبذلك عبر عن مرحلة مهمة ذات ظروف معينة ،وقد كانت تلك الأفكار نابعة من تلك الظروف ،(أي فكر اقتصادي هو دائما وفي الأساس نتاج لزمانه ومكانه ولا يمكن النظر إليه منفصلا عن العالم الذي يفسره)⁽¹⁾.

لذا لا بد من استعراض ظروف نشأة الأفكار الكينيزية وهي ظروف الكساد العظيم (1929-1933) وما سبقها وهياً لها من أحداث .

لقد كانت فترة العشرينات من القرن الماضي فترة مضاربة حادة وقد تجلت أولاً في العقارات وما يتصل بها من ارتفاع سريع في الأسعار ومن ثم التحول الى المضاربة في البورصات وبذلك تجمع الجميع في البورصات وساعد على ذلك التفاؤل والتصريحات الرسمية والاقتصادية حول الرواج الاقتصادي وانتعاش الاقتصاد والحسابات غير الرسمية والتوقعات بزيادة الثروات عبر بورصة الأسهم والسندات.

منذ ربيع 1928 استمر الرواج لمدة 18 شهراً لغاية الأسبوع الأخير الرهيب من أكتوبر 1929 الذي انهارت فيه الأسواق المالية (البورصات) حيث انهالت على السوق سيلاً من المبيعات التي لا يمكن التصرف بها من كل ناحية (حيث بكى السماسرة من الإعياء وهم يرون ثروات هائلة تذوب كقطع السكر) . وهنا في تشرين الأول 1929 قد حلت بالأوراق المالية أكبر كارثة في التاريخ ترجع في الأساس الى الارتفاعات الكبيرة السابقة في الأرباح والتي لم تكن على أساس اقتصادي متين وواقعي , بالإضافة الى أن أسعار الفائدة كانت مرتفعة جداً في ربيع 1929 بالنسبة للمشتريين إذا ما تمت مقارنتها بالإيراد المتوقع لرأس المال , كما وجدت التصريحات المتشائمة للإحصائي بانسن Bonson صدى لدى المضاربين المنتبهين لان يبيعوا عند أول بادرة لهبوط الأسعار وقد اتجهت الأسعار نحو الانخفاض منذ أيلول 1929 ثم وصلت حد الانهيار في يوم السبت المصادف 19/10/1929⁽²⁾ .

ولم يعد الأمر أمر انهيار بورصة فقط بل أصبح الأمر تدريجياً أزمة اقتصادية شمولية وحادة رافقها انخفاض في الأسعار وتكدس الإنتاج الذي يعاني من الفيض.

وبعد أن أزيلت الأنقاض كان الحطام مرعباً للنظر فخلال شهرين أضاعت السوق كل المكاسب التي حققتها خلال عامين من الارتفاع الجنوني, إذ اختفى أكثر من (40) بليون دولار من القيم ونقصت الثروات بنسبة (80%) , كما وصل عدد العاطلين في أمريكا الى (15) مليون عاطل وفقد واحد من كل أربعة عمال عملهم وتزايد تسريح العمال وفقد تسعة ملايين مواطن مدخراتهم وأقل من خمسة وثمانون الفا من مشروعات الأعمال وهبطت أرباح الأوراق المالية بنسبة 56% والأجور بنسبة 60% وهبوط الدخل القومي الأمريكي من (87) بليون دولار عام 1929 الى (39) بليون دولار عام 1933⁽³⁾ .

وزال الرخاء وأصبحت حالة الكساد هي الحالة السائدة والأزمة الكبرى المدمرة للنظام الرأسمالي والذي وقف المذهب الكلاسيكي مذهولاً غير قادر على فعل شيء إزاءها وأصبح قانون ساي متوقف تماماً فبالرغم من الفيض الإنتاجي فإنه لم يكافئ بطلب مقابل له على أساس عودة مكافأة عنا صر الإنتاج (الأجور , الربح , الفائدة , الربح) من جديد لشراء العرض من السلع والخدمات (الإنتاج) حيث لم تعد تلك المكافأة كافية لاستيعاب الحجم الكبير من الإنتاج كونها أساساً مكافأة منخفضة وميول أصحابها مختلفة وغير متوافقة في كثير من الأحيان كما أكد كينيز في نظريته .

كانت تلك أهم سمات مرحلة الكساد العظيم وان لم تكن كلها على الإطلاق والتي تم التطرق إليها في عجالة وأمام هذا الوضع المتردي في أوروبا وأمريكا كان لابد من يد أخرى غير اليد الحقيقية التي تحدث عنها ادم سميث من إن تنقذ الوضع وتدفع به باتجاه الحل والإنقاذ، وهذا ما حصل ضمن الأفكار الكينيزية، واهم تلك الأفكار والتي تعد مفتاح الحل هي الانتقال بأسلوب التحليل من العرض الى جانب الطلب بفكرة

الطلب الفعال وباستخدام أدوات كلية على مستوى التحليل الكلي وإقحام الدور الحكومي وسياساته المالية لعودة التوازن الاقتصادي من جديد وحصول حالة الاستخدام المقبولة في الاقتصاد وقد قال في هذا الصدد الاقتصادي الأمريكي (ماك كرين) وهو المنطلق الذي ينطلق منه كينيز للإصلاح (ان سبب الأزمات المعاصرة لا يرجع الى نقص البضائع وإنما الى قصور الأسواق، ولا يرجع لقصور العرض وإنما لقصور الطلب)⁽⁴⁾ وبتخاذ كينيز هذا الموقف قطع كل الصلة بقانون ساي وبجمله من المسلمات في المذهب الكلاسيكي حول التوازن التلقائي وعدم وجود حالة بطالة إجبارية وغيرها من المعتقدات .

المطلب الثاني: أهم فرضيات النظرية الكينيزية :

هناك خمس فرضيات يمكن تمييزها عن بعضها البعض وان كانت متكاملة توطر أو تكون المنطلقات الأساسية للنظرية العامة لكينيز فكل نظرية علمية تستند الى فرضيات تحدد البيئة التي يعمل فيها آليات هذه النظرية وتحدد خصوصيتها وتعتبرها شروط أساسية لصحة تطبيقاتها وبناء على ذلك سنستعرض تلك الفرضيات على النحو الآتي:

الفرضية الأولى : أن الاقتصاد هو اقتصاد استهلاكي

وهي فرضية مناقضة لما سبقوه من المفكرين الكلاسيك ورفض لقانون ساي حيث يصبح الاستهلاك هو المقرر للإنتاج والطلب هو الذي يخلق العرض وتغدو المشكلة الاقتصادية لدى كينز والتي تؤدي الى عدم التوازن الاقتصادي هي نقص الطلب⁽⁵⁾ اي جعل كينيز الاستهلاك العنصر الرئيسي في فكره الاقتصادي ووضعه قبل الإنتاج عكس الفكر الكلاسيكي. وسيتم استعراض هذه الفرضية وتأثيرها باستعراض الطلب الفعال وتأثير ما يسمى بالميل للاستهلاك والدافع النفسي او القانون النفساني المحرك له وكيفية تحفيز الاستهلاك في موضعه من البحث من خلال تطبيقات الفكر الكينيزي .

لقد طرحت هذه الفرضية من قبل هوبسن ولكنه لم يتوسع بها كتوسع كينز الذي صاغها بتعابير نقدية حيث حددها بموجب أمرين هما :

أ - مستوى الدخل النقدي الكلي والذي يرتبط بالمستوى العام للتوظيف وكلما زاد مستوى الدخل انعكس ذلك على زيادة الاستهلاك .

ب - الميل للاستهلاك ويقصد به هو الإنفاق على السلع الاستهلاكية .

الفرضية الثانية : أن الاقتصاد هو اقتصاد كساد (اقتصاد الركود)

(Staged Economy)

نشأت النظرية الكينزية أساسا في مناخ الركود العام الذي يتميز به الاقتصاد الرأسمالي كمرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية وهذا الركود العام الذي خلق مناخا عاما لظهور نظريته لعجز الكلاسيكية عن حلها لمشكلة الكساد، لذا كان التفكير منصب على كيفية التخلص من الكساد والبطالة الكبيرة والأسعار المنخفضة لسعر الفائدة، ووجد انه في ظل الكساد ينخفض الطلب على النقود وهذا يعني بزيادة الإنفاق يزداد حجم

الاستخدام دون رفع سعر الفائدة، وأكد على عدم صحة فرضية الكلاسيك أن ارتفاع الأجور هو العامل الأساسي لحصول البطالة وبأن إنقاص الأجور هو الحل لتخفيض البطالة، كما هاجم مبدأ الكلاسيك في اثر انخفاض سعر الفائدة على الاستهلاك منكر الصلة بين الإنفاق وارتفاع سعر الفائدة .

وخلاصة القول يرى كينيز أن الاقتصاد كان ما هو إلا اقتصاد نقص استهلاك بسبب وضع الركود العام وبذلك تكون نظريته في الحقيقة نظرية خاصة بالكساد (6)

الفرضية الثالثة : فرضية اقتصاد تدخلي (موجه)

(Controlled or planned Economy)

يعتقد كينيزان المشروع الخاص أو الملكية الخاصة والية السوق عجزت عن تحقيق الاستخدام الكامل وعن تحقيق التوازنات الاقتصادية وخاصة بين الاستهلاك والإنتاج وبين الادخار والاستثمار على أساس العمالة الكاملة ويرى ان سبب هذا العجز يعود الى كون الاقتصاد بشكل عام وخاصة الدورة الاقتصادية غير محكومة بقوانين تضبط التطور؛ وهنا يقف على النقيض من قوانين الكلاسيك المؤمنين بخضوع الاقتصاد لقوانين موضوعيه.

لذا فإن الأمر يحتاج الى تدخل الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي كلما تطلب الأمر وتدخلها هذا يعتبر في غاية الأهمية حيث يمكن للدولة إن تطور وتحسن أي وضع في الاقتصاد القومي وتحافظ عليه وتوفر له الحماية بسياسات مالية او استثمارية وبدل على ذلك قدرتها على سد الفجوة الاستثمارية الحاصلة بعدم اتجاه الادخار والاستثمار نحو التساوي او التوازن في الأمد الطويل الحاصلة في الاقتصاد الرأسمالي لعدم وجود قوانين داخلية من شأنها ان تقلص هذه الفجوة او القضاء عليها وان عودة التوازن ستكون بمستوى اكثر انخفاضا وهنا تعالج الدولة هذا الحال عبر وسيلتين هما :

أ:- زيادة الإنفاق الاستثماري (ملء الفجوة الاستثمارية)

ب:- زيادة الإنفاق الاستهلاكي (ملء الفجوة الاستهلاكية)

الفرضية الرابعة :- فرضية تناقض المصالح وعدم انسجامها

(Conflict of Intevsts)

يرى المذهب الكلاسيكي بوجود توافق في المصالح وتمائل افراد المجتمع في المصالح عن طريق اليد الخفية الذي أشار إليها ادم سميث في أفضل اقتباساته وتشبيهاته الرائعة، فيما يرى كينيز بان هنالك تعدد في الظروف والقوى المهيمنة على التطور للاقتصاد الوطني وكل انواع هذا التعدد يشوبها تنافرا في المصالح

وبالتالي فان ظروف المنافسة والتوازن تتأثر بهذه الحالات ،وبذلك يؤكد حصول تعارضا وتنافرا بين مصالح الفئات الاجتماعية مثل المستهلكون والمستثمرون والمدخرون ويعود سبب هذا الاختلاف هو التعارض الى الاختلاف السيكولوجي بين هذه الفئات اي اختلاف أنماطها الاستهلاكية وهذا تفسير للصراع الاجتماعي

وهنا اتضح بشكل جلي اختلاف كينيز عن أفكار أسلافه الكلاسيك حول مبدأ اليد الخفية وما تقوم به من توافق مصالح، كما يرى كينيز ضمن تحليله في هذا الاتجاه من نتائج التعارض في مصالح الفئات الاجتماعية وظهور الأعراض المرضية للنظام الاقتصادية مثل البطالة وعدم المساواة بين الادخار والاستثمار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية وان علاج هذه الأعراض المرضية كما يرى كينيز تتم واسطة تدخل الدولة الكامنة في خلق الطلب فعال بضخ النقود اي خلق فائض نقدي لمعالجة المرض السيكولوجي وتنشيط القطاعات الاقتصادية بشكل عام .

الفرضية الخامسة : فرضية الاحتمال أو الصدفة (Probability)

لا يميز كينيز تميزا سليما بين الضرورة وبين الصدفة، فهو ينكر عامل الضرورة الموضوعية ويؤكد على عامل الصدفة التاريخية، والدولة تستطيع ان تعالج اعراض الدورة الاقتصادية عن طريق نظرية الاحتمالات لأن النظرية هي الوحيدة التي تعوض عن إهمال القوانين التاريخية للاقتصاد والتي لا يعتقد كينيز بوجودها .

ان كينيز استبدل القوانين الاجتماعية التاريخية بالمبول السيكولوجية او القوانين الرياضية⁽⁸⁾

ويمكن تحديد موقف كينيز بهذا الشأن بأن القوانين السيكولوجية هي التي تنظم العلاقة بين الإنسان والسلع وهي فعلا تقرر النشاط الاقتصادي ، كما يلجأ كينيز الى القوانين الرياضية ومنها نظرية الاحتمالات الرياضية ويربط بينها وبين مواقف السيكولوجية .

تلك هي فرضيات الفكر الكينزي ويلاحظ من خلالها ميله الى وضع الاستهلاك في المركز وان الانسان هو مستهلك دائم.

المطلب الثالث : سمات المنهج الكينزي :

يتميز المنهج بخمس سمات تميزه عن المنهج الكلاسيكي وتستند تلك السمات الى الواقع والظروف التي كانت تحكم الناتج الكلي او الكميات الكلية في مجالات الانتاج والاستخدام وغيرها ويمكن تحديد تلك السمات على النحو الاتي :

1) اقتصاد كلي Marco Economics

اي انه يعمل بمنهج كلي اي استخدام المؤشرات الاقتصادية على النطاق القومي العام والمؤشرات هي الاستهلاك الكلي ، الادخار الكلي ، الاستخدام الكلي ، ولأن مشكلة الكساد كانت كلية بكل ابعادها فلا بد من علاج على المستوى الكلي ، هذا بالإضافة الى ان المرحلة اثبت عدم كفاءة المنهج الجزئي⁽⁹⁾ .

لذا استبدله بالمنهج الكلي حيث ركز التحليل على العمليات الاقتصادية الكلية اي من وجهة نظر الاقتصاد ككل وبذلك يمكن القول ان النظرية الكينزية هي قبل كل شيء نظرية اقتصاد كلي⁽¹⁰⁾ .

2) الاقتصاد الكينزي اقتصاد نقدي Monetary Economy

يعني التعبير عن جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية بتعابير نقدية وليس بتعابير عينية ، فالمقصود بالاستهلاك مثلا ليس الجزء المستهلك من الدخل العيني وإنما من الدخل النقدي أي أنفاق الفرد النقود على

شراء السلع الاستهلاكية وكذلك الحال بالنسبة للاستثمار فلا يقصد به وسائل الانتاج بل ذلك الجزء من الدخل النقدي الذي ينفق لشراء السلع الانتاجية ، وكذلك الادخار يعبر عنه بالسيولة النقدية وعندما يتحدث كينز عن سعر الفائدة والارباح والاجور لا يقصد بها الابتعاير نقدية⁽¹¹⁾ ، وفيما يتعلق بالأسعار يفترض ثباتها ويفترض ثبات القوة الشرائية للنقود وعدم تأثر الانتاج والاجور بالمتغيرات الاقتصادية الحقيقية .

3) اقتصاد دخلي Economics of Income

دخل كينز في صراع مستمر ضد النظرية الكمية للنقود الكلاسيكية وخصوصا بعد اصداره كتابه في النقود عام 1930 حيث كان اعتراضه على هذه النظرية اهمالها كيفية استعمال او انفاق النقود او التصرف بها وتركز على كمية النقود اي على حجمها⁽¹²⁾ .

وان تلك النظرية اهملت تغيير الظروف وسرعة التداول النقدي فاعتبرها كينز نظرية جامدة واستبدلها بنظرية اخرى اسماها الاستثمار النقدي وهذه النظرية تستند الى عنصرين أساسيين :

- أ- ان المهم في الدخل ليس الجوانب العينية فيه وانما النقدية، وهذه النظرة هي نظرة طبيعية.
 - ب- ان التكييف الاقتصادي والتوازن الاقتصادي يحتاج الى تدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق خلق النقود أو الأتمان النقدي والسياسات المالية، ومن خلال ذلك يظهر اهتمام كينز بمشاكل النقود وكل ما يتعلق بها .
- 4) اقتصاد ذو تدفق دائري

ان الهدف الاساسي الذي يجب ان تركز عليه جميع السياسات الاقتصادية هو ضمان استمرار تدفق الدخل الوطني ودورانه في جميع شرايين الجسم الاقتصادي بدون انقطاع⁽¹³⁾ .

وهنا يقترح كينز منهاجاً بهذه السياسات أهم عناصره هو تحقيق التعادل بين الانفاق وبين الدخل الكلي للمجتمع، فهو يرى أنه على الدولة أن تتخذ تدابير وإجراءات لتحقيق هدفين في آن واحد وهما :

أ- جعل الانفاق مساوياً للدخل.

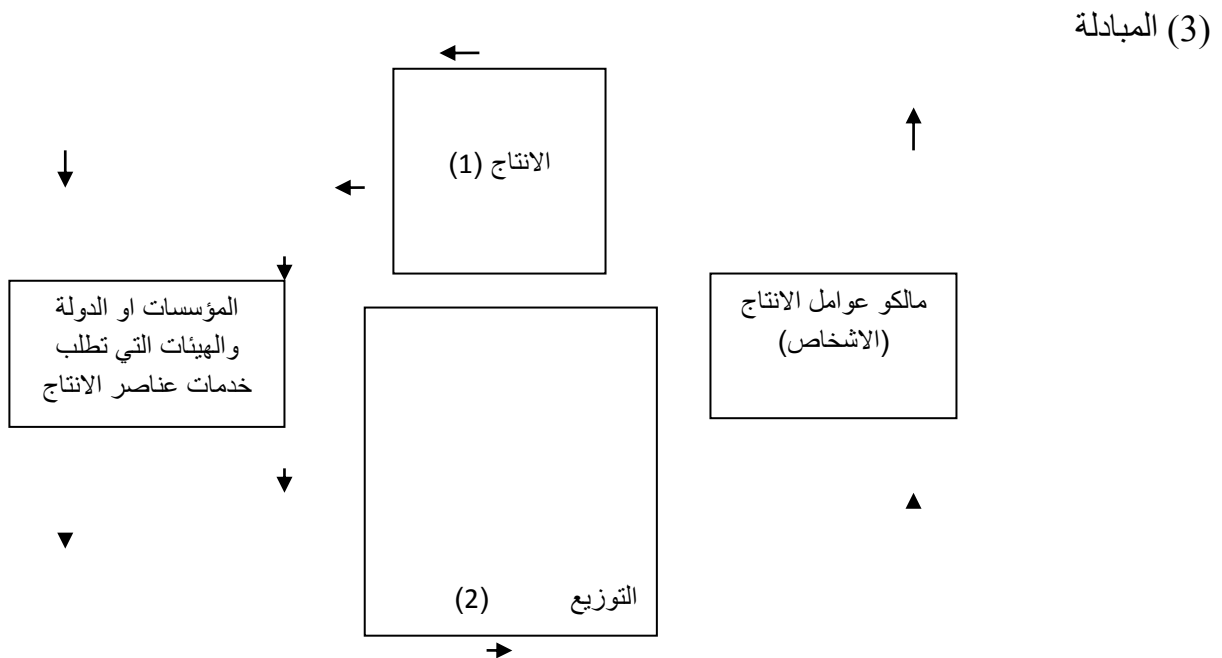
ب- جعل مستوى الدخل المساوي للانفاق الكلي مرتفعاً بما يحقق الطلب من خلال الاستخدام الكامل لبناء المجتمع، وتحقيق هذين الهدفين يرى كينز لا بد من تقدير قيمة الناتج القومي مقدراً بالنقود ولا بد أيضاً تقدير نسب المدفوعات النقدية التي تنفق على الاستهلاك والتي تدخر لذلك وهذا التقدير يؤدي إلى تحديد منافذ الاستثمار لتلك المدخرات .

فإذا كانت هذه المدخرات أكبر من الفرص المتاحة للاستثمار فتتدخل الدولة لزيادة فرص الاستثمار.

أما إذا اتضح أن الدخل النقدي الكلي غير مناسب فعلاً لتحقيق الاستخدام الكامل فأن الدولة يمكنها أن تزيد هذا الدخل فعلاً عن طريق سياسة توسيع الأجور.

وكل هذا يعني بالنسبة لكينز هو هذا التدفق الدائري للدخل ضمن حلقة مغلقة في الاقتصاد بين دخل وانفاق بشكل مستمر وكما موضح بالشكل التالي :

الشكل رقم (1)



(مخطط التدفق الدائري للدخل والانفاق)

5) اقتصاد لا زمني / سكوني استاتيكي

لا يعطي اهمية كافية للزمن فالنظرية الكينزية ذات خصائص ساكنة قصيرة الاجل⁽¹⁴⁾. لذا يفترض ثبات دالة الاستهلاك وسعر الفائدة، لذا فهو يرى وجود فواصل زمنية في التعديلات التي اهتم بها اي انها تحدث انياً في التو واللحظة دون تباطئ فالدخل الكلي=الانفاق الكلي+ الاستثمار الكلي الأنين أي ان الدخل - الاستثمار = الاستهلاك وهنا العملية تكون بتدفق دائري لاجال للتوقف او الفواصل الزمنية التي تفصل الودعن الاخر فهو اقتصاد ساكن . والخلفية الاساسية التي جعلته يأخذ هذا المنحنى في التحليل يعود الى خلفية كتابه المطول في النقود عام 1930 حيث أخذ في الاعتبار العنصر الزمني في التحليل الاقتصادي وكان هذا تحت تأثير المدرسة السويدية (فكسل وكاسل وروبرتسون) والتي كان من اهم خصائصها تعميق العنصر الزمني ، وأستخدمه بكثافة في التحليل وخاصة الاهتمام بعنصر التوقعات .

ولكنه تعرض لنقد شديد من قبل السويديين بحجة انه لم يتعمق بالعنصر الزمني ولم يعني بالتوقعات الاقتصادية وكان على كينز أن يختار بين طريقتين فأما التخلي عن العنصر الزمني او ينحاز للمدرسة السويدية ويأخذ بفكرة التوقعات في جميع المؤشرات الاقتصادية ، والحل الذي اتخذه كينز هو التخلي نهائياً عن العنصر الزمني وبالتالي إهمال جميع المشاكل الاقتصادية التي تترتب على الفجوات الزمنية . تلك كانت أهم الظروف وطريقة النشأة والفرصيات والسمات لتلك النظرية ونحن بذلك نعطي إطار عاماً لظروف النظرية واهم أطرها التحليلية قبل الدخول في التطبيقات العلمية والعملية للأفكار الكينزية لحل الأزمة التي ولدت من رحمها النظرية الكينزية.

المبحث الثاني

التطبيقات الكينزية لحل أزمة الكساد العظيم

حين أفرزت الأزمة عن قصور المنهج الكلاسيكي ف في عودة التوازن الاقتصادي من جديد وأصبح غير ممكننا حصول ذلك ولم تعد الآليات التي يؤمن بها المذهب الكلاسيكي قادرة على الصمود والثبات بوجه التغيرات والأحداث الجديدة ، كان لزاماً ولادة أفكار جديدة بناءه تعطي ردود جديدة للنظام الرأسمالي وتخرجه من حيرته وتعود به من جديد وتفسر له كل أسباب الإحباط وتعود به لتفسير ظواهر الكساد والبطالة وعودة التوازن ومدى تأثير أدوات الاقتصاد وكيفية استخدامها ، وهذا ما حصل بالضبط عبر الأفكار الكينزية التي أنقذت الرأسمالية من الواقع الذي كانت تعيش فيه في تلك الحقبة من الزمن .

إن الفكر الإصلاحى لكينز احتوى على فكرة رئيسية انطلق منها لمعالجة الأوضاع ووضع التفسيرات وهي فكرة الطلب الفعال التي سنبداً بها لتحليل التطبيقات الكينزية ونرى مدى تأثيرها على الاستخدام والبطالة وعودة التوازن وتفسير الدورات الاقتصادية ونظرته الى النقود وسعر الفائدة ، لذا سنبداً بالطلب الفعال قبل كل شيء من اجل وضع تحليل منطقي متسلسل لأفكار كينز .

المطلب الأول: الطلب الفعال

بعد ان أثبتت أزمة الكساد فشل التحليل الكلاسيكي بقدرة العرض على خلق الطلب المكافئ له ، جاء دور جانب الطلب في التحليل وتحديد المشكلة حيث اعتبر لدى كينيز هو المحرك الأساسي للعرض او الإنتاج فلماذا ينتج المنتج لإنتاج ليس له طلب ، ولتفعيل هذا الطلب تم الاتجاه الى المتغيرات الكلية وليس الجزئية التي أثبتت عدم قدرتها على تفعيل هذا الطلب وسد فجوته .

عرف كينز الطلب الفعال على انه الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم وان الاستهلاك والتراكم يشكلان العنصرين الرئيسيين المكملين للطلب الفعال (16) .

لقد حدد كينيز الطلب ومكوناته وأضاف إليه جزئاً حيوياً مهماً لحل المشكلة وهو الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري والقادر على تحفيز الطلب الكلي وسد الفجوة بين العرض والطلب الكليين والوصول الى مرحلة الطلب الفعال بزيادة الدخل والقوة الشرائية وبالتالي زيادة الاستهلاك ، وهو بذلك اعتبر ان تحقق الطلب الفعال سيعمل على تحريك النشاط الاقتصادي ومعالجة حالة الركود الذي يعيشها .

ان فكرة الطلب الفعال ذات تأثير حيوي في تفسير حركة جملة من المتغيرات الاقتصادية الكلية من وجهة النظر الكينيزية لذا سنوضح كيفية حصولها بموجب الفكر الكينيزي كونها الأداة الرئيسية لقيام هذا النوع من التحليل .

– كيفية الوصول للطلب الفعال :

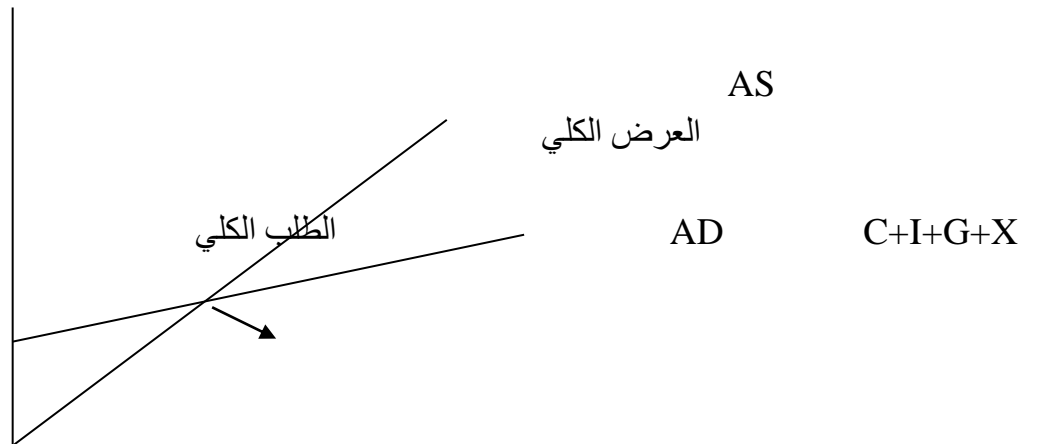
يتحقق الطلب الفعال عندما يتعادل كلاً من الطلب الكلي مع العرض الكلي عند نقطة توازن وهذا الطلب سيؤدي الى أعلى أو أقصى توظيف ممكن .

وينتج عن ذلك خلق دخول جديدة ترفع من القوة الشرائية وتزيد من الاستهلاك وكذلك تزيد من الادخار ويزداد الادخار إلا ان زيادة الاستهلاك ستكون متناقصة بزيادة الدخل وتحصل فصلة للادخار من الدخل .

يضاف الى ذلك حصول انفاق حكومي استثماري واستهلاكي وكذلك انفاق خاص كلها ستعمل على تحفيز الطلب الكلي والذي سيقابله تحفيزا لجانب العرض لمقابلة زيادة الطلب الناتج عن تزايد الإنفاق القومي بكل

إشكاله وبالتالي سيحصل تشغيل متزايد للموارد (عناصر الإنتاج) لمقابلة هذا الطلب المتحفز وصولاً الى نقطة التعادل المسماة بالطلب الفعال وكما في الشكل البياني الآتي (16) :

(الشكل رقم 2)
الإنفاق



كيفية نقطة التعادل(الطلب الفعال)

ولكن كيف سيتم تحقيق الطلب الفعال وتحاشي حالة القصور فيه ، وهنا يركز كينيز على تفسير أسباب القصور في الطلب الفعال الذي يعتقد انه يتكون من عنصرين أساسيين هما الاستهلاك الشخصي والاستثمار ، وان زيادة الاستهلاك الشخصي تنتج زيادة الدخل ولكن معدل زيادة الاستهلاك يكون ادني من معدل زيادة الدخل وبالتالي فأن نسبة الاستهلاك الى الدخل تتناقص وهذه العلاقة مستمدة من نفسية الإنسان الذي يتناقص ميله للاستهلاك كلما تزايد دخله ، وبذلك ستتناقص الزيادة في الاستهلاك نسبة للزيادة في الدخل وان الزيادة ستحول الى الادخار وسيحصل قصور في الطلب ومن اجل المحافظة على استمرارية زيادة الدخل القومي لابد من توجيه هذه الادخارات الى الاستثمارات الرأسمالية التي تستطيع امتصاص الادخارات المتزايدة باستمرار . كما ان حجم الاستثمار يتعرض في الواقع لتأثير عدة عوامل تمنع حصول تطابق أوتوماتيكي بين الادخار والاستثمار مثل انخفاض معدل الربح المتوقع على رأس المال بسبب الإنتاجية المتناقصة وثبات سعر الفائدة وغير ذلك من التوقعات المستقبلية وهذه العوامل ستجعل نمو الاستثمار غير كافي من اجل الاستهلاك الكامل للموارد الإنتاجية وسيقع المجتمع في حالة أزمة ركود طويل الأجل .

لذا يرى كينيز لتعويض نقص الطلب الفعال لابد من سياسة اقتصادية مناسبة تطبقها الدولة يكون هدفها دعم النشاط الاقتصادي الاستثماري وبدرجة اكبر عن طريق توسيع أنفاق الدولة نفسها بهدف تعويض قصور الطلب الفعال الخاص ، وسبب اهتمام كينيز بالاستثمار في عملية تنضيج الطلب الفعال هو اعتبار كينيز

دالة الاستهلاك تظهر زيادة في الاستهلاك بتخلف عن زيادة الدخل وتتشكل بينهما فجوة لا يمكن سدها إلا بالاستثمارات ، وبما أن العنصر الأول الاستهلاك يحدد فأن عمل الدولة يجب أن ينصب بكامله على تحقيق مستوى مناسب من العنصر الثاني وهو الدخل .

بما أن كينيز أكد على دور الإنفاق الحكومي ودعمها للاستثمار وخلق دخول جديدة فأنه أكد على دور السياسة المالية التي تقوم بها الدولة وكذلك يعرض النقد وطريقة إدارته باعتباره واحد من أهم المعالم لعمل النظام الاقتصادي بكامله (17) .

ان الوصول الى حالة الطلب الفعال وتحفيزه سيكون هو الشرط الأساس لتحريك النشاط الاقتصادي لمعالجة البطالة والاستخدام وحصول الاستقرار الاقتصادي لذا فأننا سنتطرق الى تلك الآثار المتأتية منه تباعا .

المطلب الثاني: الاستخدام ومعالجة البطالة

يؤكد كينيز أن ما يحصل من إنفاق بكل إشكاله سيزيد من الدخول التي سيتحول جزء منها الى قوة شرائية وطلب كلي متزايد لا بد من مقابله بإنتاج او عرض يوازي هذا الطلب المتزايد وبالتأكيد سيحصل استغلال او استخدام متزايد من عناصر الإنتاج وصولاً الى أقصى توظيف ممكن وعند نقطة توازن مطلوبة ، وقد يكون الوصول الى هذه النقطة دون الوصول الى الاستخدام الكامل وبذلك توجد هنالك طاقات عالية يمكن استخدامها او تحفيزها عندما يزداد الدخل الكلي والإنفاق الكلي والتي يمكن استخدامها لمقابلة هذا الإنفاق ، وبذلك ستتم معالجة البطالة في الأمد القصير بمستوى مقبول وطبيعي . أما في الأمد الطويل قد تحصل بطالة إجبارية حيث التشغيل أصلاً غير متوفر (وهذا ما لا يقره الكلاسيك حيث لإبطاله إجبارية في أفكارهم) اي العمل غير متوفر بالرغم من وجود تشغيل كامل وهنا سنحتاج الى معالجة الوضع عن طريق الطلب الفعال حيث العمل على تحفيزه عن طريق الإنفاق الحكومي وزيادة الدخول والإنفاق الاستثماري اي زيادة الاستثمار وبالتالي قيام المضاعف بتأثيره .

لم يوافق كينيز على الافتراض الكلاسيكي المتمثل في مرونة الأسعار والأجور وقابليتها على الارتفاع والانخفاض حتى يتحقق التوازن تلقائياً عند مستوى الاستخدام الكامل (18) .

لقد رأى كينيز ان ذلك لا يتحقق عملياً بسبب معارضة نقابات العمال الدائم لتخفيض الأجور ولا تسمح بذلك ومن الناحية النظرية فإن تخفيض مستويات الأجور لن يحل بالضرورة مشكلة البطالة وفقاً للنظرة الكلاسيكية فأن حدث وانخفضت الأجور فأن ذلك سيؤدي الى انخفاض القوة الشرائية وانخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي انخفاض الأسعار بالنسبة للسلع التي يشترونها وتقل إيرادات الوحدات الإنتاجية التي ستكون عاجزة حينئذ عن تقديم فرص عمل جديدة ، وبذلك لم تحدث زيادة من حجم التشغيل والاستخدام .

وهنا يرى كينيز أهمية الطلب الفعال وتأثيره على البطالة وحجم العمل وليس انخفاض الأجور النقدية وان التشغيل لا يتحقق أوتوماتيكياً بتوازن السوق وإنما بالطلب الفعال الذي يناسب العمالة الكاملة . وهنا التناسب يتحقق وفق علاقة محدده بين الميل للاستهلاك والحث على الاستثمار ، حيث ان الأجور النقدية هي تكلفة على الوحدات الإنتاجية وفي المقابل دخول للعاملين ومصدر قوتهم الشرائية وانخفاضها سيؤدي الى تخفيض تكلفة الإنتاج إلا أنها ستقلص من القوة الشرائية للأفراد وقدرتهم على الأنفاق ، وبالتالي انخفاض المبيعات والأسعار وربما تنخفض الأرباح وتزداد البطالة .

ان قيام توظيفات جارية او مصادفة او مقصودة تؤدي الى ظهور طلب يعادل فائض السعر الإجمالي للمنتجات المعروضة الناتجة من التشغيل الكامل مما يرغب المجتمع في إنفاقه على الاستهلاك عندها تتحقق حالة التشغيل الكامل (19)

ومن المساهمات الكينيزية التي تولدت من فكرة الطلب الفعال وساهمت فيها هي النظرية الديناميكية عن الدورات الاقتصادية فهي دراسة التقلبات الطويلة عن حالة النمو المستقر والتي سيتم استعراضها قدر الإمكان في المطلب الثالث .

المطلب الثالث: الدورات الاقتصادية

تقدم النظرية العامة لكينيز تفسيراً للدورة الاقتصادية كونها ليست أكثر من تقلب منتظم في المستوى العام للاستخدام والدخل والإنتاج .

وقد استمرت النظرية العامة لفترة طويلة نسبياً ويعد ظهورها النقطة المحورية للمناقشة في مجال تحليل الدورة ومع ذلك ينبغي ان يكون واضحاً ان النظرية العامة ليست فيها نظرية عن الدورة الاقتصادية بحد ذاتها فهي تقدم تحليلاً عاماً لمستوى الاستخدام مستقبلاً و الى حد ما عن الطبيعة التقلبية للتغيرات في الاستخدام⁽²⁰⁾ . وكذلك فهي ليست نظرية كاملة في الدورة الاقتصادية لأنها لم تحاول إعطاء تقرير عن المراحل المختلفة ولم تعالج الى حد بعيد البيانات الميدانية للتقلبات الدورية ويمكن اعتبار الفصل الثالث والعشرين في النظرية العامة المعنون ملاحظات عن الدورة التجارية بمثابة ربط بين النظرية العامة في الاستخدام والموضوع التقليدي للنظرية في الدورة التجارية .

لقد وجد كينيز جوهر الدورة التجارية في التغيرات بمعدل الاستثمار التي تسببها التقلبات الدورية في الكفاية الحدية لرأس المال فسعر الفائدة الذي يحدد مع الكفاية الحدية لرأس المال معدل الاستثمار المستقر نسبياً وليس القوة المحفزة في التقلبات الدورية رغم انه يعمل كعامل مساند ولاسيما في الأزمات المالية التي غالباً ما تميز المراحل المبكرة للكساد .

وبالمثل فالميل الحدي للاستهلاك مستقر نسبياً وليس عاملاً مهماً يعتد به في التقلبات الدورية وعلية من المتغيرات المستقلة الثلاث المحددة لحجم التوظيف (الكفاية الحدية لرأس المال ، سعر الفائدة ، الميل للاستهلاك) تعتبر الكفاية الحدية لرأس المال بمثابة العامل الرئيسي والذي يلعب الدور الهام في الدورات الاقتصادية .

رأى كينيز أن سبب الأزمات في انخفاض الربح المتوقع الناجم عن الإنتاجية المتناقصة للاستثمارات الرأسمالية مع تزايد نسبة رأس المال الموظف ، وهذا الانخفاض يتسارع بسبب الفوضى المفاجئة والتشاؤم وفقدان الثقة في المستقبل وغير ذلك وتزيد حدة تناقص الربح عوامل نفسية ، والجديد هنا الانتقال من مسألة أكثر الى مسألة أكثر أتساعاً تدعى بالدورة الاقتصادية ، حيث كان يعترف بأن الأزمة مسألة حتمية في النظام الرأسمالي بسبب قوى السوق التي تغذي نفسها ذاتياً مما يدفع الاقتصاد القومي الى التقلب بين الكساد والرواج فهم يعتقدون (الكينزيون) ان الاقتصاد القائم على السوق هو متقلب بطبيعته⁽²¹⁾.

يعد كينيز الاستثمار الخاص هو المحرك في نظريته عن الدورة الاقتصادية ، فالتوسع الاقتصادي يزيد من سرعة التحول الى الرخاء لأن الاستثمار يستجيب وينمو بسرعة مدعماً القطاعات الأخرى للاقتصاد القومي (مبدأ المضاعف) وينتهي الانكماش الاقتصادي بحدوث الكساد لأن انخفاضاً صغيراً نسبياً في معدل الاستهلاك يؤدي الى خفض معدل الاستثمار الجديد (أثر المعجل) وتفترض هذه النظرية ان الاستثمار حساس بدرجة تجعله يستجيب لكل تغير صغير في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ومن ثم فهو يعد القوة المحركة للدورة الاقتصادية .

لقد تطور تحليل الدورة الاقتصادية مع تطور الكينيزين الجدد أمثال هارود وسموليسن ، هيكس ، ميتلر وهانسن وخصوصاً باستخدام التأثير المتبادل بين المضاعف والمعجل المولدة للتقلبات في ظروف تحديد الموارد الإنتاجية والنقدية للمجتمع .

لقد خصص هارود لها كتابه الصادر عام 1936 بعنوان الدورة التجارية ، وكما خصص سموليسن مقالته (العلاقة المتبادلة بين المضاعف ومبدأ المسرع التي ظهرت عام 1939 ، فيما تجسدت الفكرة بعد الحرب العالمية الثانية بصورة ادق في كتاب " تطور نظرية الدورة التجارية " لهيكس عام 1950 وبلغت مستواً عالياً على يد هانسن في

كتابه " الدورة الاقتصادية والدخل القومي " عام 1958 , وسنتحدث عن التطورات في الدورة الاقتصادية في المبحث الثالث من البحث ضمن أعمال الكلاسيك المحدثين .

المطلب الرابع : سعر الفائدة والادخال والاستثمار

يرى كينيز ان القرارات الخاصة بأنفاق الدخل او الخاصة بالإنتاج والمولدة للدخل لا يصاحبها دائما بنفس السرعة اتخاذ القرارات الخاصة بأنفاق الدخل وبعبارة اخرى فإن الدخل لا ينفق دائما بنفس السرعة التي يتولد بها من عملية الانتاج ، كما ان قرارات الادخار قد لا تتناغم مع قرارات الاستثمار ، حيث ان الأولى يتخذها في الغالب الأفراد والعوائل ، اما الثانية فيتخذها أصحاب المشاريع (مشاريع الإنتاج) لذلك فإن سعر الفائدة ليس بالضرورة الأداة الرئيسية التي تربط بين هذين النوعين من القرارات⁽²²⁾ . وقد اكد كينيز ان لسعر الفائدة تأثيراً محدداً على الميل للادخار لذلك لا يمكن الاقرار بصورة قاطعة ودائمة بوجود علاقة طردية بين حجم الادخار ومستوى سعر الفائدة . ويرى كينيز ان مستوى الدخل هو المحرك الرئيسي لحجم الادخار فعند مستويات الدخل المنخفضة لا يتحقق اي ادخار على الإطلاق مهما ارتفعت مستويات سعر الفائدة وعندما يكون حجم الادخار المتحقق اقل من حجم الاستثمار فان سعر الفائدة لن يكون بالضرورة هو الأداة الأكثر فعالية لتحقيق التوازن بينهما ، وإنما ممكن ان يتم ذلك بأحداث التغييرات المناسبة في مستوى الدخل (أي الإنتاج والاستخدام) كما ان مستوى الدخل التوازني (الذي يتحقق عنده التوازن) يمكن ان يكون اقل او اكبر من مستوى الاستخدام الكامل .

تعتمد النظرية الكينيزية في تفسير الادخار على نظريتها في الادخار (نظرية تفسير السيولة) والذي بمقتضاها الادخار ليس فعلاً عفويًا بل هو فعل متعمد يقصده الافراد لخلق مبالغ نقدية يستخدمها الافراد لأغراض المبادلة في الأجل الطويل وان المدخرين ليس هم المستثمرين وان النقود ضمن هذه النظرية تطلب لإغراض المبادلة او لذاتها أو لأغراض المضاربة والحيرة والحذر وتعتمد النظرية على التعريف القائل ان الادخار هو ذلك الجزء المقتطع من الدخل لأغراض غير استهلاكية .

كما يشير كينيز الى دافع الاكتناز ولأن طلب النقود لأغراض المضاربة قد يحول النقود الى مكتنزات في الأجل القصير قبل دخولها لأسواق الأوراق المالية ، وان تفضيل النقود هنا لمواصفاتها والمزايا التي تحضي بها ، وان اهم المؤثرات على الادخار هو مستوى الدخل .

أما يخص الاستثمار يعتقد كينيز ان العوامل المؤثرة على الاستثمار والموضحة من قبل الكلاسيك هي صحيحة من الناحية المنطقية ومؤثرة في الظروف الاعتيادية على الاستثمار لكنها ليست كافية لأن تكون كل العوامل المؤثرة في الاستثمار لأن التجربة التي شهدها كينيز في مرحلة الكساد كانت فيها ادخارات كبيرة وأسعار فائدة منخفضة ولكن الكساد كان قائماً بالرغم من انخفاض مستويات الفائدة الى مستويات متدنية جداً إلا ان الاستثمار لم يحفز وهذا يوضح من خلال فخ السيولة الذي تحدث عنه كينيز .

لذا فقد اهتدى كينيز وأتباعه الى عاملين آخرين في التحليل غير سعر الفائدة وهما الكفاية الحدية لرأس المال وعامل التوقعات⁽²³⁾ لقد وضع كينيز العوامل المؤثرة على الاستثمار لدى الكلاسيك كلها ضمن عامل سعر الفائدة اي بزيادة الدخل يزداد الادخار وبالتالي ينخفض سعر الفائدة وتزداد الاستثمارات .

ان الفائدة في رأي كينيز هي ليست ثمناً للامتناع عن الاستهلاك او ثمناً للادخار ولنما هي ظاهرة نقدية بحتة فهي ثمن استعمال النقود اي هي المعوض الذي يحصل عليه مالك النقود جراء تخليه عن السيولة النقدية فالشخص الذي يحتاج الى نقود ولا يملكها عليه ان يدفع ثمناً للحصول عليها ، والمالك لها لا يتخلى عنها الا مقابل عوض وهي الفائدة

وبذلك فإن معدل الفائدة يتوقف على التفضيل النقدي للأفراد وكلما زاد التفضيل زاد معه سعر الفائدة والعكس صحيح مع بقاء العوامل الاخرى على حالها (24).

المطلب الخامس : النقود وتأثيرها في المنهج الكينيزي

يختلف كينيز عن الكلاسيك في نظره للنقود فهو لا يراها مقتصرة على مهمة وسيط للتبادل فقط بل انها مخزناً للقيمة وهي و هي همزة الوصل بين الحاضر والمستقبل وتتمتع بسيولة تامة ويفضل المرء حيازتها والاحتفاظ بها على اي نوع اخر من الأموال وتطلب لأغراض متعددة ودوافع متعددة منها دافع المعاملات اي عن طريقها يتم سد حاجة المعاملات بنقود سائلة لمواجهة النفقات الجارية ، وكذلك بدافع الحيطة والحذر لمواجهة حوادث غير متوقعة مثل المرض وتسديد الديون وغيرها ، او دافع المضاربة اي رغبة المضاربين في تحقيق أرباح عن طريق الافادة من تقلبات معدلات الفائدة الناجمة من تغيرات اثمان السندات وبالرغم من تأكيد الكينزيون الاوائل على اهمية السياسات المالية بشكل اكبر عن طريق فرض الضرائب وزيادة التشغيل وزيادة الانفاق في النشاط الاقتصادي وجعلها اكثر اهمية الا انهم لم يتجاهلوا اهمية السياسة النقدية اذا كانت ضمن ادارة حكيمة حيث من الممكن ان تؤدي الى اثار مباشرة وعبر قناة سعر فائدة لزيادة الانفاق الاستثماري والدخل الكلي وتحفيز الطلب وتحقيق تأثير في النشاط الاقتصادي ويمكن ايضا بعض تلك التأثيرات على النحو الاتي :

يتجه الاقتصاديون الكينزيون الى الاعتقاد بأن التغيرات في السياسة النقدية وبالتالي في كمية النقود ولا تؤثر على الانفاق والدخل او الناتج الكلي ثم على الاقتصاد كله الامن خلال (التغيرات المقابلة التي تحدثها في سعر الفائدة) * فالتأثير المباشر للتغيرات في كمية النقود على معدل الفائدة ، حيث يقيم الكينزيون علاقة عكسية بين كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة ، فالتساهل النقدي او السياسة النقدية التوسعية يؤدي الى خفض سعر الفائدة بينما التشدد النقدي يرفع سعر الفائدة وهذا ما يسمى بأثر السيولة وبذلك يتحفز اصحاب الاعمال على الاستثمار ويزداد الطلب ويرتفع الدخل الكلي ، وبذلك يقيم الكينزيون علاقة عكسية بين تغيرات كمية النقود وتغيرات اسعار الفائدة وكما يفترضون ان العلاقة بين كمية النقود والانفاق الاستثماري هي علاقة غير مباشرة تتم عبر قناة معدل الفائدة ويرتبط مقدار الاستثمار الخاص بعلاقة عكسية مع معدل الفائدة ، وعلى هذا فإن التغيرات النقدية التي نتجت عن شراء البنك المركزي مثلاً عن سندات حكومية في السوق المفتوحة ستوفر قوة شديدة تعمل على زيادة العرض النقدي وتخفيض سعر الفائدة في اسواق الائتمان مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، هبوط معدل الفائدة يخفض كلفة الحصول على القروض الجديدة لتمويل الاستثمارات كما يشجع رجال الاعمال على زيادة الانفاق الخاص بهم (انفاقهم الاستثماري الجديد) وبزيادة ارباح الاستثمار بسبب انخفاض معدل الفائدة فإن قطاع الاعمال يرغب بأن يستثمر اكثر عند كل

مستوى من الناتج ويمكن توضيح ذلك او العلاقة بين عرض النقد ومعدل الفائدة والاستثمار ومعدل الفائدة وأثر ذلك على مجمل النشاط الاقتصادي وفق التحليل الاتي المستند على الاشكال البيانية ادناه (25).

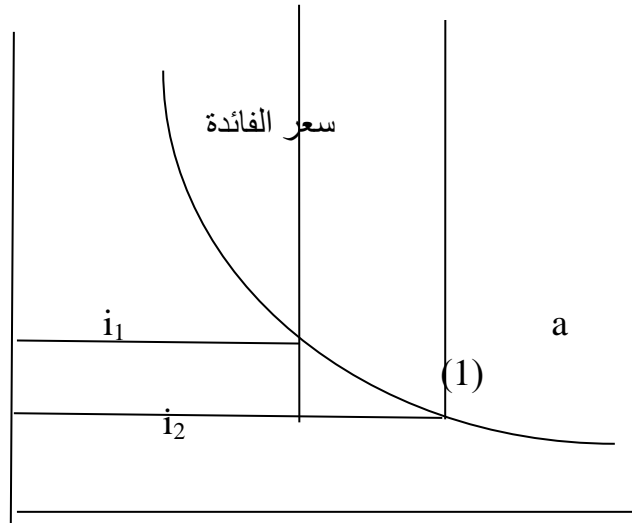
من الجزء الاول يتضح لنا وجود علاقة عكسية بين عرض النقد وسعر الفائدة بافتراض بقاء الطلب على النقود على حاله حيث ان قيام السلطة النقدية بانتهاج سياسة نقدية توسعية قائمة على زيادة عرض النقد سوف تنقل منحنى العرض النقدي من MS_1 الى MS_2 فيتقرر على ذلك اثر ذلك سعر الفائدة ادنى وهو I_1 على المحور العمودي وفي الجزء الثاني هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والانفاق الاستثماري بافتراض بقاء معدل الربح المتوقع على حاله اذ يترتب على زيادة عرض النقد وهبوط سعر الفائدة زيادة في الانفاق الاستثماري الذي هو احد مكونات الانفاق الكلي او الطلب الكلي قد نقل منحنى الطلب الكلي برمته من AD_1 او $(C+I+G)$ الى مستوى اعلى والتقائه مع منحنى العرض الكلي (O_2) من نقطة اعلى من السابق مثل نقطة (M) سوف يحدد لنا مستوى توازني جديد للدخل الكلي على المحور الافقي هو

(Y_2) وهو يعني حصول زيادة في مستوى النشاط الاقتصادي ممثلاً في زيادة الناتج او الدخل الكلي .

أثر النقود في الاقتصاد بموجب المنهج الكينيزي

MS2

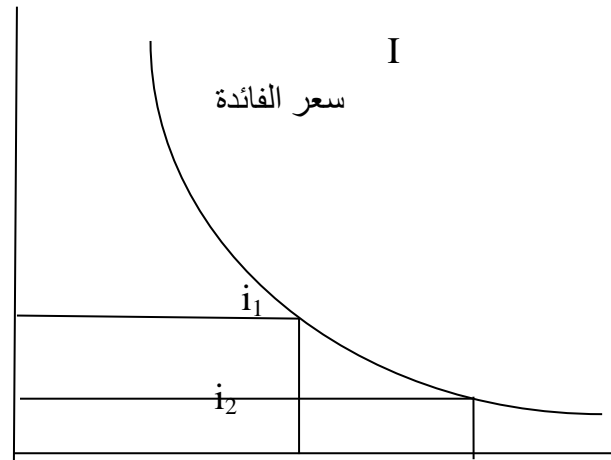
M1LM



b

LM

Θ
الناتج

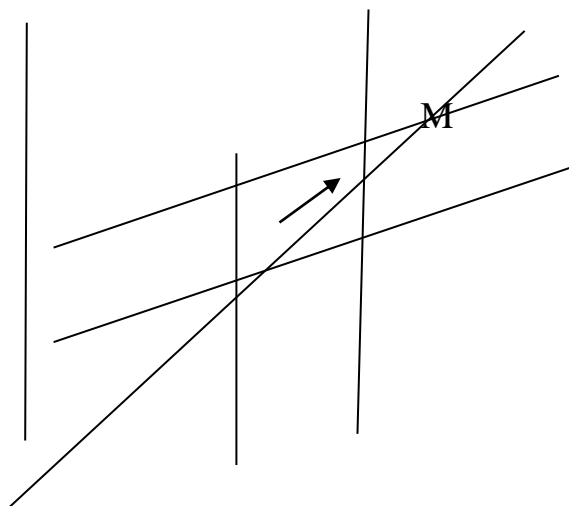


(2)

I

2

Π_1



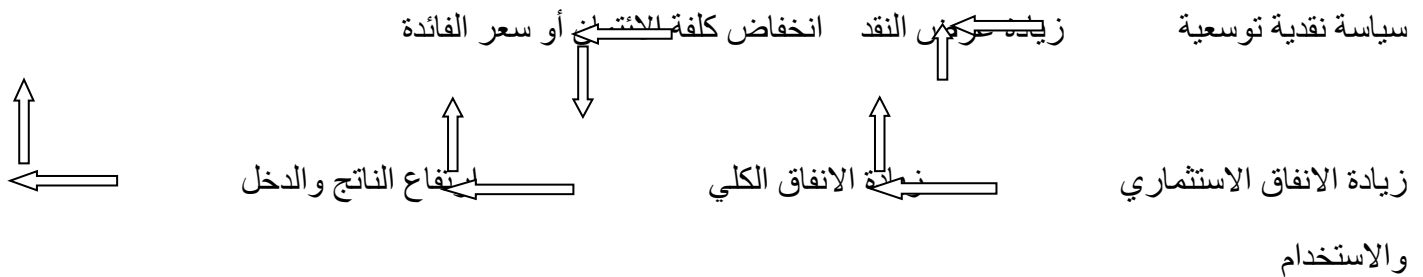
C+I+G

الانفاق الكلي C+I+F
(الطلب الكلي)

AD₂

AD₂

ويظهر هنا أن التغيرات في سعر الفائدة تشكل في التحليل الكينيزي قناة رئيسية للانتقال إلى السوق النقدية إلى السلع والخدمات أو من القطاع النقدي إلى القطاع الحقيقي ، فإذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى الاستخدام أدنى فإن هذه العملية أو الآلية سنساعد على تنمية الناتج الكلي والدخل الكلي الحقيقي في الأجل الطويل وبلوغ الاقتصاد المستوى للاستخدام الكامل للموارد ويمكن التعبير عن الية الانتقال برمتها وفق النظرة الكينيزية وفق المخطط الاتي :



(الناتج والدخل والاستخدام من خلال عمل المضاعف)

ويطلق الاقتصاديون على هذه السلسلة من العلاقات بألية او اسلوب الانتقال النقدي الكينيزي .

وبالرغم من هذا التحليل فإن الكينزيون الأوائل لا يعولون على السياسة النقدية في معالجة الكساد ويعتبرون دورها غير مباشر عبر سعر الفائدة ولأسباب متعددة منها عدم استجابة الاستثمار الخاص لتغيرات أسعار الفائدة (دالة الاستثمار رأسية) حيث الاستثمار لا يستجيب دائماً وبشدة لتغيرات سعر الفائدة وهذا ما يحصل في اوقات الكساد وحيث تسود حالة التشاؤم في أوساط المستثمرين حول مستقبل انتاجهم ، ومن جهة اخرى عدم قدرة السلطة النقدية على خفض سعر الفائدة وذلك بحصول فخ السيولة هذا بالإضافة الى امتناع البنوك عن تقديم قروض بأسعار فائدة منخفضة ا وان اتجاه سرعة تداول النقود في عكس اتجاه التغيرات في عرض النقد .

وأمام هذا التحليل كان للكينيزين نصيحة خاصة حول عمل السياسة النقدية ودورها في الاقتصاد فهم يعنون بها إدارة عرض النقد وان الاقتصاد الذي نتعامل معه هو اقتصاد يعمل في ظل نظام الصرف المرن حيث يمكن الكشف عن فعالية السياسة النقدية وعلى النقيض من ذلك الاقتصاد الذي يعمل في نظام الصرف الثابت يكون مقيد في سياسته النقدية وان فعالية السياسة النقدية محدودة .

ان النصائح التي يقدمها الكينزيون بصدد السياسة النقدية تركز على اثار بلوغ المصرف المركزي لأهدافه البديلة بالنسبة لتغيرات عرض النقد اذ يدعوا الكينزيون الى :

أ) زيادة النقد الى مستوى اعلى ما يكون عليه اذا كان الانتاج الكلي او مستوى النشاط الكلي بمستوى ادنى من مستوى الاستخدام الكامل .

ب) خفض عرض النقد الى مستوى ادنى مما يكون عليه اذا كان الانتاج الكلي عند مستوى يفوق مستوى الاستخدام الكامل . وهذا يعني ان نصيحة الكينزيين بصدد السياسة النقدية تقوم على اساس (ادارة معدل نمو عرض النقد) اي زيادة معدل نمو عرض النقد في اوقات الكساد وتخفيضه في اوقات الرخاء .

ج) تبقى هنالك مسألة اساسية كيف يمكن تقدير كمية النقد او عرض النقد تقديراً دقيقاً بحيث من خلاله بلوغ المستوى المرغوب في الإنتاج والاستخدام (النشاط الاقتصادي)⁽²⁶⁾ . هذه المسألة تبدو معقدة من الناحية الفنية ومن وجهة النظر الكينيزية ان الحل لهذه المشكلة بمساعدة النماذج القياسية المتطورة .

ان تلك السياسة الكلية المرنة تعد لدى الكينزيين مصدر للاستقرار الاقتصادي والقادرة بشقيها النقدي والمالي ولإجراءات الحكومة الخاصة بها هما الدعامة لحصول حالة الاستقرار الاقتصادي المطلوب ومن

تلك النظرة تتضح تأكيدات الكينزيون على السياسة المالية اكثر من اعتمادهم على السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

المطلب السادس: المضاعف والمعدل

واحدة من إسهامات الفكر الكينزي في التحليل الكلي والتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية هي فكرة المضاعف والمعدل فيما يخص المضاعف فلا يوجد في الاقتصاد متغيراً اقتصادياً يعيش بمعزل عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى بل هناك علاقات متداخلة ومتبادلة بين تلك المتغيرات وعلى هذا المنطق سيعمل المضاعف الذي يشبه في أليته القاء حجر في بركة رابدة هنا ستولد بعد ذلك عدد من الموجات او الامواج حول المكان الذي سقط فيه الحجر وتتسع هذه الامواج تدريجياً فالمضاعف يقيس عدد الموجات التي تحصل بفعل هذا التغير .

ورد مفهوم المضاعف اول مرة في مقال نشر عام 1931 الا ان كينز اعطاه البعد التحليلي ووضعه بشكل اكثر وضوحاً الى الحد الذي اعتلت به نظرية المضاعف مكانه الرئيسية في نظرية الدخل القومي والتي تربط بين زيادة الدخل القومي وزيادة الاستثمار .

يحسب المضاعف التأثير الحاصل في احد المتغيرات الاقتصادية عند حصول تغير اولي فيه او بمجموعة متغيرات اخرى لأسباب مستقلة عنه تؤدي الى حصول ردود فعل اقتصادية بسبب التغير الاولي في التغير الاقتصادي المستقل .

ان حصول زيادة اولية في الانفاق الاستثماري سيقبس المضاعف اثر الزيادة الحاصلة في الدخل والاستخدام نتيجة تلك الزيادة الاولية في الانفاق الاستثماري. والمضاعف يمكن أن يكون مضاعفا استثمارياً أو مضاعف دخل أو استخدام فهو يقيس تأثير أي تغير يحصل في الأنفاق الاستثماري أو الاستخدام .

مبدأ المعجل : هو اداة تحليلية توضح اثر التغيرات لسلع الاستهلاك على سلع الاستثمار ، اي السرعة التي يتم بها زيادة انتاج السلع الإنتاجية اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية والتي حصلت زيادة في الطلب على مخرجاتها بفعل مضاعف سابق وكون قطاع السلع الاستهلاكية يعمل بكل طاقاته التصميمية مما يقتضي مسبقاً زيادة السلع الانتاجية التي تنتج سلع الاستهلاك .

ان فكرة المعجل هي نتاج منطري الدورة الاقتصادية من الكينزيين الجدد وتظهر هذه الفكرة اثر العلاقات الطردية بين الدخل القومي والاستثمارات فهو يبين كم مرة تتضاعف الاستثمارات الرأسمالية نتيجة لنمو الدخل القومي بمعدلات عدة .

هنالك تداخل بين المفهومين وقد تم استخدامه من تفسير الدورة الاقتصادية وعمل النظام الاقتصادي من قبل الكينزيون الجدد ويظهر هذا التداخل حسب التحليل الكينزي من خلال زيادة الدخل على مستوى الاستثمار فالزيادة في الدخل تؤدي الى تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية وهذا بدوره يحفز الطلب على السلع الانتاجية من اجل انتاج السلع الاستهلاكية مما يساهم في زيادة حجم الدخل القومي ، وهنا حصلت علاقة بين زيادة الاستثمار وزيادة الدخل المتولد عنه وتسمى بمعامل التعجيل (28) .

وهنا يلاحظ التداخل بين المضاعف والمعجل في التأثير عبر كليهما على تحفيز الطلب الفعال والوصول الى التوازن مع العرض الكلي وقد وضع ذلك البروفسور سامويلسون في مقال نشره عام (1939)⁽²⁸⁾

واوضح دور المضاعف والمعجل في الطلب الفعال وتحفيزه تم في وضع عجلة الاقتصاد وانعاشه وزيادة الدخل والاستخدام والانفاق وكيفية تجري الية حركة الاقتصاد وبفعل تحفيز الطلب الفعال الذي اكدت عليه طروحات كينيز لمعالجة حالة الكساد الاقتصادي الرأسمالي .

والجدير بالذكر ان اول ظهور لمبدأ المعجل ظهر على يد افن ليون في القرن التاسع عشر ألا ان صياغته الحديثة في القرن العشرين عام 1917 على يد البروفسور كلارك في مقال نشره بهذا الصدد⁽²⁹⁾ .

المبحث الثالث

بعض آراء الكينزيون الجدد

هناك تطورات في الفكر الكينزي اخذت مساراً تاريخياً علمياً طوال فترة انتشار هذا الفكر منذ الثلاثينيات من القرن الماضي لغاية السبعينات منه يمكن ابراز اهمها وفق التحليل الاتي :

المطلب الاول : تطورات الافكار النقدية لدى الكينزيون الجدد :

اتجه الكينزيون المحدثون عكس الكينزيون الاوائل نحو الاقرار بأهمية السياسة النقدية⁽³⁰⁾ واثرها المهم على الاقتصاد القومي ويمكن ابراز وجهة نظرهم في السياسة النقدية باعتبارها مؤثرة على النحو الاتي :

أ . دور السياسة النقدية الانكماشية في السيطرة على التضخم :

يسلم الكينزيون المحدثون بإمكانية السياسة النقدية التقليدية الانكماشية في كبح جماح التضخم الناتج من تفوق الطلب الكلي عن العرض الكلي عند بلوغ الاستخدام الكامل في الاجل الطويل .

ب . دور السياسة النقدية التوسعية في التأثير على الطلب الكلي والعرض الكلي :

حيث يعتقد بأن للسياسة التوسعية اثار مهمة على مستوى النشاط الاقتصادي عندما يعمل الاقتصاد وعند مستوى ادنى من مستوى الاستخدام الكامل ، وهذه الاثار تكون غير مباشرة عبر قناة اسعار الفائدة ، حيث ان انخفاض سعر الفائدة سيزيد من المشاريع الاستثمارية اي زيادة الطلب الكلي بافتراض بقاء العوامل الاخرى ثابتة فأن زيادة الطلب الكلي سيزيد من الدخل الكلي وسيعمل المضاعف في جسم الاقتصاد .

ج . تأثير السياسة النقدية الانكماشية في التأثير على الانتاج والاستخدام :

عند ارتفاع الاسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي بأتباع سياسة انكماشية نقدية اي خفض عرض النقدي سيترتب عليها ارتفاع اسعار الفائدة في الامد القصير الذي بدوره يقلل من الاستثمار الخاص

ولاسيما السلع الرأسمالية وحيث ان الاستثمار الخاص أحد مكونات الطلب الكلي فأن تراجع سيعود الى انخفاض الطلب الكلي عبر عمل المضاعف ، وبالرغم من اعتراف الكينزيون الجدد بأهمية السياسة النقدية فأنهم يتقنون الى حد كبير في قدرة الادوات المالية في وضع الاقتصاد في المسار الصحيح . ويرى هؤلاء انه من خلال الاتجاه الانكماشى قد يكون الاستثمار غير حساس نسبياً لانخفاض اسعار الفائدة ويركزون على ان المشترون قد يمتنعون عن اقامت مشاريع استثمارية جديدة خلال الانكماش الحاد ، ويرون ان فعل السياسة المالية مثل فرض الضرائب لها اثر اكبر في التوازن الاقتصادي .

لقد اوضحت ازمة السبعينات على ضعف المنهج الكينزي ومعتقداته حول السياسة النقدية فقد ظهر التضخم بصورة اكبر وأمتزج بظاهرة الكساد، وهنا ظهرت المدرسة النقودية بقيادة فريدمان ومدرسة شيكاغو وبدأت تعالج الامور من ناحية السياسة النقودية وليس من وجهة النظرية الخاصة بالكساد والسياسات المالية حيث كان لهم رأي في السياسة المرنة للكينزيين حول عرض النقد وكيف انها تعبت بالاستقرار الاقتصادي وان سياسة القواعد (poliey rules) يمكن ان تحد من عدم الاستقرار الاقتصادي.

اذ ان مثل هذه القواعد تمنع الحكومة من محاولة ادارة الطلب الكلي ذلك ان انتهاج سياسة قائمة على ادارة الطلب الكلي يطالب بها الكينزيون تكون من وجهة النظر النقودية مظلمة للاقتصاد ومن ثم سبب في زيادة عدم استقراره بدل من معالجته و وضعه في مساره الصحيح .وقد قدم النقوديون نصيحة لبلوغ الاستقرار الاقتصادي هي ان السياسة الكلية المرنة لا تكفل الاستقرار الاقتصادي بل بالعكس تكون سبب عدم الاستقرار بسبب صعوبة توقيتها ، وهنا يتطلب توسيع عرض النقد بمعدل محدد وثابت يوازي معدل نمو الاقتصاد القومي في الاجل الطويل ، اي نمو عرض النقد بمعدل يقترب من نمو الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي، كما ان معدل نمو العرض ينمو بمعدل ثابت كل سنة مهما كانت حالة الاقتصاد ، اتباع هذا السبيل في رأي النقوديون يؤدي الى استقرار اكبر في مستوى الاقتصاد ،

ويرون ان هذا الاسلوب يقلل من عنصر عدم التأكد وعدم الدقة بالتوقيت .ان الحديث عن السياسة النقدية لدى النقوديون ومقارنتها بالسياسة الكينزية النقدية يحتاج الى بحث خاص به لما فيه من تفاصيل دقيقة نحن لسنا بصدد البحث عنها في عرض الافكار فهي تدخل في صلب النظرية النقدية اكثر من اي شيء اخر.

المطلب الثاني: الاستقرار الاقتصادي والدورة الاقتصادية :

لقد شكك كينز بألية عمل السوق وقدرتها على التوازن والاستقرار الاقتصادي عبر توازن الاسواق الثلاث (اسواق السلع سوق النقد ، وسوق العمل) فقد شكك بحرية حركة الاسعار والاتجاه نحو الانخفاض حتى اذا انخفضت الاجور والانتاج ، كما يبين استحالة التخفيض المستمر في معدل الفائدة ، كما اثار كينز مسألة امكانية تخفيض الاجور في ظروف تزايد تأثير النقابات المدافعة عن المصالح الاقتصادية للطبقة العاملة .

وهكذا يبين كينز ان الية التوازن الأتوماتيكي بين العرض والطلب التي يصفها الكلاسيكيون الجدد ليست الا خيالاً وليست واقعاً ، وهنا يرى كينز التوازن والاستقرار الاقتصادي يتحقق بحركة الطلب والتي يتوقف عليها في نهاية المطاف حركة الإنتاج نفسه .

وبالرغم من عدم وجود مسألة الدورة الاقتصادية في النظرية العامة لكنيز الا انه اوضح وجهة نظره في الازمة الاقتصادية كما بين سابقاً ، الا انه حصلت تغيرات وتطورات حول الاستقرار والدورة الاقتصادية وجاء الكينزيون الجدد بتحليل جديد يمكن توضيحه على النحو الاتي (31)

- 1) نقل مركز الثقل في البحث النظري من مسألة الازمات كما كانت عليه الى مسألة اكثر اتساعاً وهي مسألة الدورة الاقتصادية بشكل عام .
- 2) ربط الكينزيون الجدد بين نظرية الدورة الاقتصادية وبين نظرية الانحرافات الطويلة الأجل في تطور الاقتصاد الرأسمالي .
- 3) بحث الكينزيون الجدد اسباب عدم الاستقرار والتقلبات الدورية في خصائص تحقيق علاقات تجديد الانتاج وليس في الاضطرابات الخارجية للنظام الاقتصادي او في تغيرات الاسعار .
- 4) اهتم الكينزيون الجدد بمسائل السياسة الحكومية المضادة للدورات ، الموجهة الى تسوية التقلبات الدورية ، والتي يجب ان يتغير طابعها تبعاً لمراحل الدورة .

لقد تم استعراض اهم الكينزيون الجدد الذين اهتموا بالدورات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي والذين ربطوا بين المضاعف والمعدل في تفسير الدورة الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي وكانت إضافتهم في المسرع ودوره في عملية الدورة الاقتصادية وهنا سنستعرض بإيجاز عن اهم افكار الكينزيون الجدد أمثال (هيكس ، هانسن ، كالدور) ، فيما يخص هيكس فقد قدم نظريته في الدورة الاقتصادية في كتابه مساهمة في الدورة الاقتصادية وقد نشر عام (1950) وقد نسجت هذه النظرية على اساس التداخل بين المضاعف والمعدل جانباً لنظرية التقلبات وتامماً مثل نظريتي الطلب والعرض كما تبين لنظرية القيمة ، ويبدأ هيكس بإقرار ان الدورات ظهرت تاريخياً في معرض النمو الاقتصادي في العالم لذا فأن نظرية الدورة الاقتصادية ينبغي ان تبين في علاقة وثيقة منظرية النمو الاقتصادي ، ويرى هيكس ان مسار النمو التوازني الطويل الاجل للاقتصاد يتحدد بمعدل نمو الاستثمار المستقل ، وتعتمد نسبة

الدخل التوازني على حجم المضاعف والمعدل ويفترض ايضاً ان الاستثمار المستقل (وهو الاستثمار الذي يحدث من استجابة مباشرة للاختراعات) ويميل إلى النمو عند معدل ثابت نوعاً ما في الأمد الطويل ومع المعدل ومضاعف ثابتين إلى حد ما وهذا يعني ان هناك مساراً للنمو التوازني للدخل له نفس المعدل الثابت للنمو مثل الاستثمار المستقل الا ان اخفاق الناتج الفعلي في التحرك عبر الزمن على هذا المسار للنمو التوازني وميله بدلاً من ذلك للحركة اعلى منه او اسفل منه هو الذي يحدد الدورات ومن ثم تؤكد النظرية على هذه الحركات التي تشكل الدورات .

اما هانسن فيعتبر التقدم التقني السبب الاول او القوة المحركة لنمو الانتاج .⁽³²⁾ فهو الذي يحدث طرق الإنتاج وينشأ فروع اقتصادية جديدة وهو المؤثر للدورات الاقتصادية ، حيث ان التقدم التكنولوجي يتطلب استثمارات واساليب جديدة اي توظيفات مستقلة ومعها عملية تضاعف وتسارع وتوليد دخول جديدة ويزيد الميل للاستهلاك ونمو دخول توظيفات مشتقة وبدورها ستزيد الدخل القومي ما دام المضاعف و المسرع لم يخمد وبذلك يكون التقدم التقني هو الذي يحدد شدة واستمرارية النمو وشدة النهوض وعندما التوظيفات المستقلة يتقلص الاستهلاك والتوظيفات ويؤدي الى توقف واستنفاد اسباب الحركة الصعودية الى تقلص الاستثمارات والى الانكماش .

اما في نظرية كالدور التي ظهرت عام (1940) بعد أربع سنوات من نظرية كينيز ، والتي تستند مباشرة الى تحليل الادخار والاستثمار في النظرية العامة حيث يشير الى استقرار اكبر مما هو موجود في العالم الحقيقي ويتطلب شرط الاستقرار ان الميل الحدي للاستثمار ، ينبغي ان يكون اقل من الميل الحدي للادخار وهذا يعني لاستقرار التوازن يجب ان تقطع دالة الاستثمار دالة الادخار من أعلى .

تلك هي أهم آراء الكينزيون الجدد في موضوع الدورة الاقتصادية وقد رقت تلك الآراء الى مستوى النظرية في حين كانت آراء كينز مجرد تفسير الازمات وليست نظرية متكاملة من الدورة الاقتصادية .

الخاتمة :

استمرت النظرية الكينزية سارية المفعول الى بداية السبعينات الى حين ظهور أزمة الكساد التضخمي وحصول الأزمة النفطية وعودة البطالة مما أدى الى بروز الأفكار النقودية بدل الكينزية التي وقفت عاجزة عن معالجة الأزمة الجديدة بالإضافة لزيادة اصوات الرأسماليين ومقاومتهم المستمرة لهذه السياسة ووصول ساسة الى سدة الحكم مؤيدين لمصالح هؤلاء امثال مارغريت تاتشر في بريطانيا وكارتر وريغان في الولايات المتحدة الامريكية . بالإضافة الى نجاح سياسات فريدمان في مجالات البطالة وتخفيف عبء الدولة وانفاقها وبقاء الاقتصاديات الرأسمالية رغم مشاكلها الاقتصادية الكبيرة ، وهنا يلاحظ ان الافكار وليدة عمرها والحاجة اليها ولكل فكرة وليدة ومعدة بصدق ظروفها ومرحلتها ، فبعد قدسية المذهب الكلاسيكي والالتزام به ظهرت الكينزية وبظروف مختلفة برزت النقودية وهذا حال الافكار والسياسات تتغير بتغير الاوضاع فهي ليست قوانين ربانية منزلة فهي افكار وضعية لا ترقى الى الكمال باي شكل من الاشكال . ودراستنا لها تعطي تمرينا للفكر وحركته وتعطيه الدروس بان لأي مشكلة قدره الحل وكل حل لا بد اي ان يكون نابع من ظروفه وبيئته على ان يدرس بعمق وفق معطيات الواقع ودلالاته ، ان دراسة افكار الاخرين تعطي درسا على قدرة الشعوب وعلى تحدي المحن وتجاوزها مهما كانت صعبة ومريرة وان الدول التي تملك رجال

مخلصين من ابناءها لقادرة على صناعة تاريخها عبر افكار وعمل هؤلاء الرجال ، وعموما فان الفكر الكينزي قد قدم مادة علمية وتحليلا منطقيا من كثير من جوانبه لحل الازمة وادى الى الاستقرار والازدهار لفترة ليست بالقصيرة من عمر النظام الرأسمالي تربوا الى اكثر من (35) عاما . وبما ان الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد ازمان ويؤمن بالدورة الاقتصادية فانه سيشهد باستمرار محاولات الإنقاذ والتكيف وستساعده في ذلك عمليات التطور التقني والتكنولوجي والتي دخلت كمتغير اقتصادي مهم في دالة الانتاج كما ان النظام الرأسمالي وضع له مؤسسات دولية توجه دول العالم بالطريق الذي يؤدي الى حل مشاكله دوليا وعبر حل خارجي ان لم تستطع الآليات الداخلية انقاذه من الازمة , وتلك المؤسسات هي اركان العولمة وسلاحها المتحرك . وهذا يعني ان الفكر الرأسمالي دائم التكيف والتطور الا ان تبقى يحمل المصدق الاهم هو حماية الرأسمالية باي وسيلة تكون متاحة وممكنة وكل التكيفات التي تبدو لصالح الطبقات الاخرى وان كانت كذلك فهي الاساس لحماية المصالح الاقتصادية ولديمومة هذا النظام وحمايته من اي ضغط او تحول ممكن ان يهدده . ونحن هنا لسنا بصدد استعراض الأفكار الكينزية ثم انتقادها كونها فشلت في معالجة أزمة ثنائية هي أزمة الكساد التضخمي . وأنها معالجات كانت من جانب واحد هي معالجة الكساد وأنها معالجة ذات بعد سكوني وأنها قصيرة الأجل ، بل أن الأساس هو ان الأفكار دائما نسبية ولا يوجد المطلق الا في قدرة سبحانه وتعالى كما أن الأفكار الاقتصادية وقوانينها ليست قوانين طبيعية فهي قابلة للتغير وفق البيئة التي تعيش و الظروف التي تحيط بها فنحن بهذا الموضوع لم نضع الأفكار الكينزية هنا لغرض انتقادها بل للتوضيح أنها أفكار عبرت عن مرحلتها وعالجت مرحلة مهمة من الفكر الرأسمالي وجاءت بأفكار جددت الفكر المدرسي الاقتصادي واو وضحت قصور بعض الأفكار التي كانت تعد مسلمات اقتصادية في حينها ولتعبير بصورة أدق بأن الفكر الاقتصادي ومعالجاته وليدة واقعا وظروفها وبنيت شرعية لبيئتها ومرحلتها .

الاستنتاجات :

عبر هذا الاستعراض لتلك الأفكار الكينزية نخرج باستنتاج رئيسي هو ان المدرسة الكينزية قد قدمت تحليلا جديدا لأسباب أزمة النظام الرأسمالي وحلا لازمة عصفت به وانها وجدت ان مبادئ الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة ليست ثابتة وتحتوي على القصور والية المصلحة الذاتية وفعل السحر الذي تقدمه الأيدي الخفية ليس دائم الفعل والتأثير بل أنها عاجزة عن الأداء في ظل أزمة الكساد وما ينتج عنها من بطالة وضعف الاستخدام وانهيار البورصات وانخفاض الإنتاج والدخل القومي .

والأهم من ذلك فان التطورات الاقتصادية والبيئة الاقتصادية في تطور مستمر وأنها دخلت مرحلة جديدة تطلبت تغييرات فكرية مناسبة وهذا دليل على ان الأفكار الاقتصادية وليدة البيئة التي تعيش فيها وان عنصر الرخاء الاقتصادي ليس ارضاخصبة لنمو الأفكار الاقتصادية تعارض الثوابت بل حصول الأزمات وتوقف الآليات المتعارف عليها بدفع الباحثين لإيجاد البدائل ووضع الحلول وهذا ما حصل عند ظهور الأفكار الكينزية عند أزمة الكساد العظيم , فكينيز كان كلاسيكيا ولولا ما حصل من أزمة لظل على مبادئه الكلاسيكية ولدافع عنها بقية حياته المهنية .

ان استعراضنا لأفكار هذه المدرسة نابع من تأثيرها وسيطرتها على مرحلة مهمة من تاريخ الفكر الاقتصادي بالرغم من توقف إلبتها ببعض المفاصل الاقتصادية وبالأخص خلال فترة السبعينات عند فترة الكساد التضخمي وحلول أفكار أخرى استعارة بعض او اغلب ملامح الفكر الكلاسيكي وهي المدرسة النقدية , وهنا نصل لحقيقة مهمة ان الفكر

الاقتصادي في تطور مستمر مادامت الأزمات متواصلة والتطور مستمر في الحياة الاقتصادية وتعقيد الإنتاج والتدهور مازال مستمرا , وان الأفكار الأصلية والجهد العلمي البناء باقي في الفكر مادام قد وضع بصمة في مراحل التاريخ وقدم لمجتمعه حلا للخروج من أزمة خانقه كانت من الممكن أن تؤدي بمستقبل النظام .

المصادر والمراجع

- 1- جون كينيث كالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي والماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد بلبع . سلسلة ثقافية شهرية صادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون و الاداب , ودولة الكويت , ايلول 2000 , ص 15 .
- 2- روبرت هيلبرونز , قادة الفكر الاشتراكي , ترجمة , راشد البدوي , مكتبة النهضة العربية , القاهرة , 1963 , ص 285 .
- 3- روبرت هيلبرونز . المصدر السابق ص 285 – 288 .
- 4- ايرينام :اساد تشيا . الكنزية الحديثة ، تطور الكنزية و التركيب الكلاسيكي الجديد . ترجمة عارف دليلة . دار الطليعة للطباعة والنشر . بيروت , 1972 , ص 25 .
- 5- كلاوديونابوليوني , الفكر الاقتصادي في القرن العشرين . تعريب نعمان كنفاني مجلة النفط والتنمية . 1979 ص 71 .
- 6- د. سامي خليل , النظريات والسياسات النقدية . والمالية . شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع . ط1 الكويت 1982, ص 485 دار الكتب العربي للطباعة والنشر / القاهرة , 1918 . ص 489
- 7- اريك رول , تاريخ الفكر الاقتصادي . ترجمة د. راشد البراوي , دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة 1918, ص 489
- 8- اريك رول , المصدر السابق ص 481
- 9- فتح الله والعلو . الاقتصاد السياسي , دار الحداثة طبيروت . لبنان 1981 , ص 136
- 10- ايرينام اساد تشايا . الكنزية الحديثة مصدر سابق, ص 26.
- 11- د. سهير محمود معوق , النظريات والسياسات النقدية , الدار الصحفية المصرية اللبنانية 1987, ص 63 .
- 12- د. عزمي رجب , الاقتصاد السياسي . دار العلم للملايين , بيروت 1980 , ص 115 .
- 13- د. عبد المنعم السيد علي , مدخل في علم الاقتصاد , الجزء الثاني للاقتصاد الكلي , وزارة التعليم العالي و البحث العلمي , الجامعة المستنصرية بغداد 1984 , ص 15 .
- 14- د. سامي خليل, النظريات و السياسات النقدية و المالية , المصدر السابق ص 208 .
- 15- ايرينام اساد تشايا, المصدر السابق, ص 26 .
- 16- جوان ربنسون , مقدمة في علم الاقتصاد الحديث, ترجمة د. فاضل عباس مهدي , دار الطليعة , بيروت ص 156 .
- 17- انظر لمزيد من التفاصيل .
- جيمس جوارتيني/ ريجارداستروب , الاقتصاد الكلي الاختيار الخاص والعام ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن ود. عبد العظيم محمد . دار المربخ للنشر – السعودية – 1988 – الفصل الثامن 229 .
- د. خزعل البيرماني , مبادئ علم الاقتصاد الكلي , مطبعة الديواني بغداد , 1987 , الفصل الاول ص 225 .

- ايرينام اساد تشايا , المصدر السابق ص 29 .
- 18- د. عبد الوهاب الامين ود. زكريا عبد الحميد باشا , مبادئ الاقتصاد الجزئي الثاني والاقتصاد الكلي , دار المعرفة , الكويت , 1983 ص 100 .
- 19- د. عبد الوهاب الامين واخرون , المصدر السابق ص 101 .
- 20- د. علاء شقيق الراوي ., محاضرات مرحلة الدكتوراه / قسم الاقتصاد / جامعة بغداد /2005 , غير منشورة في الازمات الاقتصادية العالمية / بغداد سنة 2005 .
- 21- ايرينام اساد تشايا , مصدر سابق , ص 57 .
- 22- د. عبد الوهاب الامين , المصدر السابق ص 100 .
- 23- جوار تينيواستروب , المصدر السابق ص 253 .
- 24- د. خزعل البيرماني , المصدر السابق ص 200 .
- 25- د. عوض الدليمي . محاضرات في النقود . ملقاة على طلبة الدكتوراه / قسم الاقتصاد , جامعة بغداد , غير منشورة , بغداد 2005 .
- 26- انظر جوار تينيواستروب . المصدر السابق . ص 397 .
- 27- د. عبد السلام ياسين الادريسي . الاقتصاد الكلي . كلية الادارة و الاقتصاد . جامعة البصرة . 1986 , ص 262 .
- 28- عبد الرحمن احمد يسري . التحليل الاقتصادي . الدار الجامعية ط1 الاسكندرية , 1985 , ص 94 .
- 29- د. عبد السلام ياسين الادريسي . الاقتصاد الكلي . المصدر السابق ص 272 .
- 30- جوار تينيواستروب , الاقتصاد الكلي , المصدر السابق ص 399 .
- 31- ايرينام . اساد تشايا , المصدر السابق ص 58 .
- 32- ايرينام : اساد تشايا . المصدر السابق . ص 61 .